

شرطيات المردود التعليمي الجيد للجامعة الجزائرية في ظل عولمة التعليم

أ. د. جابر نصر الدين

جامعة بسكرة

في عالم اليوم لم تعد التربية والتعليم مجرد خدمة استهلاكية بل استثمارا في الرأس المال البشري، وإنها إحدى أكبر الرهانات التي يجب أن تضبط حركتها وإصلاحاتها على وقع إفرازات الواقع الاجتماعي الداخلي والتغيرات العالمية الجديدة المطبوعة بظاهرة عولمة التعليم.

وأمام التغيرات الكبيرة في الاقتصاد والثقافة والتربية بدأ الحديث يدور عن كيف يجب أن يتغير التعليم، وإن كان التعليم لم تصل حركة عولمته بعد مستوى ما بلغه الاقتصاد من اندماج وتأثير في الدورة الاقتصادية العالمية. فانه بدأ الاهتمام أكثر بتأثير العولمة Globalisation على التعليم لاسيما التعليم العالي.

وتوحي الكثير من المؤشرات والدلائل أن المجتمع الجزائري في العشرية الأخيرة من الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة يعيش تحولات مست ميادين عديدة في السياسة والاقتصاد والثقافة والتربية والتعليم والتكوين ..

فالمنظومة التعليمية والتكوينية في الجزائر في وضعها الراهن تواجه تحديات من الداخل وأخرى من الخارج تمتاز خيوطهما وتتداخل في فضاءات ومنابر يصعب فرز هذه من تلك، مما جعلها مدارا للعديد من موجات النقد الواسعة، ومحاولات الإصلاح المتعددة، هادفة في مجملها إلى عدم التخلف عن مقتضيات المرحلة، لأن أي تخلف يصعب تداركه، وستكون تبعات ذلك شاملة لبقية النظم الاجتماعية الأخرى.

وتتضمن هذه الورقة البحثية محاولة تقديم تصور لشرطيات المردود الجيد للجامعة في ظل عولمة التعليم والمعرفة، باعتبارها جزءا أساسيا من المنظومة التربوية والتعليمية الوطنية. تفرض تحركا سياسيا ينطوي تحته عملا مزدوجا سياسيا وتقنيا نظرا لطبيعة المرحلة التي تستوجب استراتيجية يضيق فيها هامش الخطأ والصدفة إلى أبعد الحدود، والهدف الرئيس من تقديم هذه الورقة هو إثارة المشكلة وتقديم رؤية حيالها قد تفتح المجال لتهديبات وتشكل قاعدة إقلاع للإثراء، والشروع في إسهامات تقنية خاصة لجعل منظومتنا التعليمية والتكوينية الجامعية ومخرجاتها قادرة على إقامة علاقات متوازنة مع كل المتغيرات العالمية.

الكلمات المفتاحية: المردود التعليمي الجيد، العولمة، عولمة التعليم.

إن النظام التعليمي جزء من البناء الاجتماعي الكلي ، يتفاعل معه متأثراً به ومؤثراً فيه، ويدور حول الأهداف المشتركة للمجتمع، وهو إن لم يوفق في ضبط قدراته على الفعل والإنجاز بما يضمن استمرار المجتمع الذي ينتمي إليه وتطوره تلاشت فعالياته، وانتهى به الحال إلى إعادة النظر وإلى صياغات أخرى تلبي حاجيات المجتمع.

والجامعة بصفتها مؤسسة اجتماعية وحضارية متخصصة في صناعة مخرجات لتلبية حاجيات البلاد في مختلف المجالات، ولكونها كذلك فهي نظام مفتوح يشكل كيان متكامل يتكون من أجزاء وعناصر متداخلة تقوم بينها علاقات تبادلية من أجل أداء وظائف وأنشطة تكون محصلتها النهائية ناتجاً تعليمياً ملبياً حاجة المجتمع في مستواه الكمي والنوعي.

ويواجه التعليم العالي في عصر الثورة المعرفية تحديات مختلفة نتيجة الإنجازات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أدت إلى تداخل الحدود بين الدول وجعل العالم قرية صغيرة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي. لقد أدى هذا إلى وجود تنافس محموم بين المؤسسات التعليمية في تأهيل وبناء الإنسان الذي أصبح رأس المال الحقيقي في عصر الاقتصاد المعرفي الرقمي الجديد.

وحظيت الجامعة وستحظى دائماً، بالقيمة الثابتة في سيرورة تاريخ تطور الدول، ذلك أن البناء الحق للدولة يبدأ من الجامعة، كما أكد ذلك (ماكس فيبر)، فهي تعد المختبر الحقيقي لتوليد المعرفة فضلاً عن رعايتها وتنميتها وتعميمها لتخدم واقع وحقيقة التنمية للشعوب⁽¹⁾.

ولقد دفعت ظاهرة العولمة وسياسة الانفتاح الاقتصادي العديد من الدول للتركيز على تطبيق معايير النوعية والتميز لضمان جودة المخرجات وتحسين مستوى الخدمات وخاصة في المؤسسات التعليمية، والعولمة لم تعد شأن اقتصادي تخص التجارة والأسواق والهيئات العالمية بل أصبحت تشمل الحياة برمتها، حيث تمتد المفهوم واتسع ليشمل الثقافة والتربية والتعليم والإعلام والاجتماع والتاريخ والجغرافيا والبيئة.. الخ، إنها خطاب ما بعد الحداثة والمتعلق بإزالة الدولة الحداثية وتهديد مباشر لسلطة الدولة المحلية على المكان والعلاقات الاجتماعية المحلية⁽²⁾.

فالعولمة كما يراها البعض هي تعميم أساليب العيش والحياة الغربية، والتواجد اللامحدود مكانياً وزمانياً للأنشطة الإنسانية الغربية الثقافية منها والاقتصادية، عبر الشركات المتجاوزة للحدود الوطنية، وتقليص سلطة الدولة إلى مجرد تصريف الأعمال⁽³⁾.

ولأن النظم التعليمية وليدة الظروف الاجتماعية والحضارية التي نشأت فيها وجب أن نراعي الملاحظتين الآتيتين :

- الاهتمام بتحديد أهداف التنمية في أي إصلاح تربوي.
- النهوض بالبحث لا يكون إلا مصحوبا بالتجديد في ميدان التربية والتعليم⁽⁴⁾.

ويعتبر الحقل الثقافي من أهم الحقول المتأثرة بالتغيرات والتحولات الدولية الراهنة خصوصا في مستوى اشتداد الصراع الثقافي، وسيادة الثقافة العالمية في جميع الميادين. والتحدي الكبير الذي سيواجه العالم في السنوات القادمة هو تحد ثقافي بالأساس (5). والتحليل الذي قدمه لويس راتينوف Louis Rtinof (ثقافة العولمة) وعلاقتها بالتعليم يؤكد على أساسين هامين:

- الأول : هو تأكيده على الثورات الاجتماعية بعيدة المدى والتي تعد سمة من سمات عصرنا، وعلى ما ينشأ عنها من اضطراب عالمي، إذ يشير بان أي شيء قد يحدث ومن هنا تنشأ مشكلات فقد الهوية للأفراد والجماعات، ومشكلات أخرى أكثر حدة بتحقيق التكامل الاجتماعي وسط مناخ من عدم الأمن والزعزعة الفردية والفرق المتزايد.
- والثاني : يتعلق بإمكانية تقديم التعليم أو القدرة على التعليم، في مثل هذا الجو من الشك والمعالجة قصيرة الأمد، في حين أن التعليم عملية تقدير طويلة الأمد للاحتمالات المستقبلية. ويلتقي التصوران في توضيحهما أن العلاقة بين العولمة وآفاق التعليم إنما هي علاقة تمثل مشكلة حادة⁽⁶⁾.

وفي عالم اليوم صارت التربية والتعليم أكثر من مجرد خدمة استهلاكية بل استثمار في الرأسمال البشري، وأنها إحدى أكبر الرهانات التي يجب أن تضبط حركتها وإصلاحاتها على وقع إفرازات الواقع الاجتماعي الداخلي والتغيرات العالمية الجديدة لاسيما عولمة التعليم.

وإن كان التعليم لم تصل حركة عولته بعد مستوى ما بلغه الاقتصاد من اندماج في الدورة الاقتصادية العالمية، فإنه وأمام التغيرات الكبيرة في الاقتصاد والثقافة والإعلام بدأ الحديث يدور عن كيف يجب أن يتغير التعليم؟ وبدأ الاهتمام أكثر بتأثير العولمة Globalisation على التعليم العالي، فالكثير من الاتفاقيات في الاتحاد الأوروبي طالبت المؤسسات أن تسعى من أجل التنسيق للوصول إلى برامج موحدة، وأن تعدل من تعريفاتها للمهن التي تعد من أجلها برامج التدريب، وتسعى الجامعات في أمريكا الشمالية من أجل تسهيل تبادل الطلاب والخريجين عبر الحدود. وقليل هي البحوث المنشورة التي تقدم تقييما للأثار المباشرة على النظم التعليمية⁽⁷⁾.

وإن دراسة متأنية لتداعيات العولمة على مستوى الجامعات المتقدمة، تؤكد لنا كيف أصبح تعميم العولمة من المسائل المحتمة والتلقائية، أحببنا ذلك أم كرهننا، وهو ما أطلق عليه مهندسها باري فيلس The logic of enevitalism أي أن العولمة هي ظاهرة حتمية⁽⁸⁾. وفي التعليم العالي، نعني بعولمة التعليم عملية إدماج البعد الدولي في التعليم العالي

والبحث والخدمات. ولقد أدت التكتلات في التعليم العالي إلى التغيير في العلاقات بين التعليم العالي من جهة، والمجتمع والاقتصاد من جهة أخرى عندما أصبحت المعرفة المورد الرئيس في الاقتصاد المتقدم، أي ما يسعى بالاقتصاد العالم على القاعدة المعرفية. ويوجد حالياً ما يزيد على (8000) جامعة، و(7000) معهد للتعليم العالي بينها اعتراف متبادل، وأكثر من (82) مليون طالب جامعي، ويتوقع أن يصبح العدد (100) مليون طالب عام 2025⁽⁹⁾. ونتج عن ذلك عولمة التعليم الذي أخذ أشكالاً جديدة كالـتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعليم الإلكتروني، وغيره. ويجدر الإشارة إلى أن أهم تحديات العولمة المعرفية هو الارتقاء بنوعية التعليم والالتزام بالمعايير والمراجعيات العالمية، وصولاً لتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة بمستوياتها الثلاثة، المدخلات والعمليات والمخرجات.

وتوحي الكثير من المؤشرات والدلائل أن الجزائر كغيرها من الدول العربية والنامية في العشرية الأخيرة من الألفية الثانية، وبداية الألفية الثالثة، تعرف تحولات مست ميادين عديدة في السياسة والاقتصاد والثقافة والتربية والتعليم.. وهي التحولات التي لازالت قلقة ومحل سجال إن في المجتمع السياسي أو المجتمع المدني، ويمكن كشف مداراتها ومادعها في الخطاب السياسي والإعلامي والتربوي والشعبي، وكل ما يمكن تخريجه منها هي أنها متقنة في وصف الوضع التربوي بالضعيف، لكنها تختلف حينما تكون بصدد طرح المشروع البديل الذي يرى فيه كل تصور أنه المقتد⁽¹⁰⁾. وتعالق في هذا السياق العديد من الأصوات والأطروحات في مجال إصلاح التعليم الجامعي تنوعت صياغاتها بتنوع تياراتها الفكرية والسياسية والأيدولوجية بين مؤيد ومعارض لنتائج التكيف إلى عولمة التعليم، مع اتفاق الرأيين على حتمية التغيير والإصلاح.

ومؤيدو التكيف إلى عولمة التعليم يرون أن التعامل معها يعني مواكبة تطورات البحث العلمي لحظة بلحظة من خلال الارتباط العضوي بشبكات الاتصال الانترناتية الدولية. كما أنها تتمكن حقا من استيعاب الاستكشافات البحثية والتكنولوجية والنظريات الفاعلة، والتي أحدثت تحولاً عميقاً، بل وجب القول ثورة هادنة وعميقة جداً في المعالجة والفهم والآليات والممارسة. والعولمة تعني الوصول إلى بنوك المعلومات المختلفة والحصول على المعلومات الأرضينية المتعلقة بتاريخنا وحضارتنا وواقعنا السياسي والاقتصادي والمعرفي، وتلك هي أكبر الخدمات التي توفرها الإنترنت، باعتبارها القناة الجديدة لاختصار الزمن والوقت والمال لموقفة الباحث الجامعي، ليعيش عصره والثورة الاتصالية الإلكترونية.

إلا أن التيار المضاد في العالم وفي عالمنا العربي ركز على سلبيات العولمة واعتبرها نظاماً "استعماريًا" أي مشروعاً للهيمنة ولإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية لطمس الهوية العربية والتخلص من المشروع النهضوي العربي. والعولمة الثقافية المعرفية - كما يؤكد هذا الفريق المعارض - هي تميم الثقافة الأميركية، وهي نفي للآخر، وتبرير للاختراق حتى يهشم. وأكد مثل هذا التوجه بعض المنظرين العرب من أن العولمة هي أيديولوجية تعكس

الهيمنة على العالم، وأن خلفياتها البعيدة، قضت بإفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى التفتت والتشتت بعالم الدالحق والدائمة والدولة، وهو ما أطلق عليه ثقافة الضحية⁽¹¹⁾ Culture de la victime.

والتساؤل الذي يفرض نفسه الآن، ما هو وضع التعليم العالي الجزائري والعربي عموماً تجاه ظاهرة العولمة وتداعياتها المختلفة عليه؟.

للإجابة جزئياً على هذا السؤال يستخلص مسارع حسن الراوي بعد فحص لدراسات وتقارير أعدتها منظمات عالمية كالـيونسكو، والمنظمات العربية والإقليمية كالـليسكو، ومراكز التربية العربية لدول الخليج، واتحاد المعلمين العرب، ومراكز البحوث القطرية، أن السمات البارزة التي تطلع التربية في البلاد العربية هي:

- التوسع الكمي: حيث يزداد عدد المتدربين خصوصاً في المرحلة الابتدائية، كما أدت حملات محو الأمية إلى تحقيق نجاحات في بعض البلاد في عقد الثمانينات، وأدى هذا التوسع الكمي إلى تضخم عدد المعلمين والأبنية المدرسية والتجهيزات والإنفاق، لكنها تبقى دون الحاجة التي تطلع إليها الشعوب.

- المركزية الخائنة في أجهزة وزارة التربية والتعليم مما انعكس سلباً في مجال التنفيذ. زيادة كلفة التعليم والمخاض في نوعية إنتاجية.

- فقدان التوازن في الخدمات التعليمية المقدمة للمواطنين، مما يعني محدودية تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم، وهو يفيد إذن الافتقار إلى الشعبية والتنوع.

- طغيان الاتجاه القطري في التعليم وتغليب على الاتجاه القومي الداعي إلى الوحدة العربية، حتى صار التعليم وسيلة للدعاية والإعلام الذي يخدم السلطة بهدف إعداد كوادر لتسيير شؤون الدولة.

- فقدان التوازن في محتوى التعليم، وأنواعه إذ يغلب عليه الطابع النظري، ولا تجد الجوانب التطبيقية كمهارات والاتجاهات والقيم الاجتماعية العناية الكافية، فهو تعليم يؤكد المحتوى والمادة أكثر من اهتمامه بـ: كيف نعلم؟ وكيف نفكر ونحلل ونتخذ القرار؟. ويتبين أن سياسة النظم التعليمية واستراتيجياتها هي في الأساس قطرية لا قومية، غربية المنشأ لا عربية، نظرية المحتوى لا عملية، قديمة وتقليدية لا متجددة معاصرة، استهلاكية لا استثمارية، مستوردة وليست أصيلة، كل ذلك يجعلها غير قادرة على إعداد جيل يحقق الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية⁽¹²⁾.

وفي استطلاع ميداني لرأي قادة الفكر والنخب العربية، عن أهم المشكلات والتحديات التي يتوقع أن يواجه بها المواطن العربي ومجتمعه مع بداية القرن الواحد والعشرين على مستوى الوطن العربي كله، تم حصر 50 مشكلة وتحدد مستقبلها تم تصنيفها في ثمان مجموعات كبرى منها:

. تحديات اقتصادية وتكنولوجية وعلمية، وتتضمن تخلف البنى الاقتصادية الأساسية والديون الخارجية والضائقة الاقتصادية والبطالة وضعف القدرة الإنتاجية وارتفاع كلفة المنتج وغياب الاستقلالية العلمية التكنولوجية.
. المسألة الاجتماعية لافتقار العدالة، والتفكك الاجتماعي والصراع القيمي والديني، ومشكلة الأقليات، وأزمة الهوية، الأصالة والمعاصرة.
. المسألة التعليمية أين تبرز ضعف الكفاية الخارجية للتعليم العربي، وتدني الإنتاجية العلمية للجامعات، والمحطاط السياسات والاستراتيجيات التعليمية، وغياب التنسيق وتبادل الخبرات التعليمية⁽¹³⁾.

نشير أولاً أن عدد الكليات والجامعات في البلاد العربية بلغ 400 بحدود سنة 2000، بعد أن كانت في سنة 1990، بعدد 280، وهي حتى اليوم تتجاوز 450 جامعة وكلية (14). إلا أنه مع أسفنا العميق - لم تؤهل أية جامعة عربية واحدة اليوم لتكون مصفقة ضمن 500 جامعة متقدمة في العالم، من حيث فلسفة المحتوى التدريسي، والمكانة التي منحتها للمعرفة والبحث العلمي، والأساتذة المميزين الذين يشرفون على حظوظها. حتى وإن كانت معايير التصنيف هذه قابلة للتدقيق والمناقشة، وحتى الجامعات الأعرق في عالمنا العربي لم تستثن واحدة منها، لتدرج ضمن قائمة الـ 500 جامعة تلك، وهي حقيقة دامغة ومحرجة بل هي حزينة حقاً، إذا أخذنا في الاعتبار مدى التضحيات الجسام التي واكبت إنشاء الجامعات العربية خلال القرن العشرين.

ولعل أهم ما ميز هذه الجامعات النموذجية الدولية هو استخدامها الموسع والكاسح لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إذ بقطع النظر عن محتوى العولمة الإيديولوجي والفكري، فقد نجحت في تجاوز المسافات بين الحضارات والشعوب، وبرزت من خلالها نهاية الجغرافيا، لتضاف إلى نهاية التاريخ التي كتب عنها فوكوياما. كذلك ومن نافلة القول إن الجميع قد انخرطوا فيها، بما في ذلك الحركات المضادة للعولمة عندما وجدت نفسها تستخدم التكنولوجيات الحديثة .. الخ، وكان لهذه الظاهرة تداعياتها على مختلف الأصعدة، كنظرة الإنسان لذاته ولوقعه في الكون ولعلاقته مع الآخر.

ولنطرح عدة أسئلة تتعلق بمدى انتشار استعمال الأنترنت في الفضاءات الجامعية، ومدى إعداد واستعداد هيئات التدريس للتعامل معها، ثم مدى استعمالها ومردوديتها في التدريس بالنسبة إلى الأساتذة والطلبة، وهم الذين لا يستفيدون من هذه القناة المعولة، إلا بنسبة أقل من عشرة في المئة فقط، لغرض التبادل العلمي والمعرفي مع بقية الجامعات والمراكز البحثية الدولية. لننترض في ما يأتي إلى بعض المجالات التي أثرت عليها ظاهرة العولمة والتي يمكن من خلالها أن نستكشف مدى مواكبة الجامعات العربية للتطورات التكنولوجية المعولة أو عدمها. فالعولمة البحثية هي الوقود الحقيقي والدائم لمستقبل الجامعة، إذا أريد حقاً النهوض بهذا القطاع الحيوي وموقعه دولياً. فعلى الاستفادة من خدمات الأنترنت لتبني استراتيجية معولة عربية، تقضي بالتواصل بين الجامعات والمراكز البحثية العربية في ما بينها ومع غيرها من

الجامعات الدولية، والعمل على إعادة النظر في محتوى برامجنا التقليدية لهذا التدريس البنائس اليوم وغير المحفز لتوليد المعرفة الحقة.

وهناك ملف آخر ساخن ودقيق جداً إلى درجة الخطورة على مستقبل التعليم العالي العربي وهو المتعلق بإقامة الجامعات الافتراضية النموذجية، مثل ما تم اليوم في جامعة السوربون الفرنسية، وجامعة كامبريدج البريطانية، وجامعة هارفارد الأميركية وغيرها من الجامعات الدولية الأخرى، عندما تبنت مناهج متقدمة جداً نقلت إنتاجيتها البحثية والمعرفية على الصعيد الدولي، وخططت إلى بناء العقول وفقاً لمنظومتها الحضارية. إن مقترح الجامعة الافتراضية العربية - لو تم تبنيه على مستوى البلاد العربية - فلسوف يحجم كثيراً الجامعات العربية التقليدية غير المواكبة تماماً، والتي أدت إلى تهميش الأساتذة والطلبة في الوقت نفسه.

وتماشياً مع تبني العولمة الفاعلة والبناءة على مستوى المؤسسات الجامعية العربية، يأتي ملف النشر العلمي المشترك سواء ما يتعلق بالدوريات الجامعية العربية أو الأطروحات أو غيرها من الكتابات العلمية الموثقة، والكل على علم ودراية بالحال البائسة التي عليها النشر الأكاديمي العربي عموماً، والذي لا يشكل إلا نسبة النصف من واحد في المئة من النشر في العالم. أما حال النشر الجامعي، فهو أكثر سوءاً ولا شك، وبحيث لا تتوافر حتى يومنا هذا إحصاءات دقيقة للإنتاج البحثي العربي في كل جامعة عربية. ونفرض على ملف آخر لا يقل أهمية هو مدى تفاعل مؤسساتنا الجامعية والبحثية مع ظاهرة النشر الإلكتروني كأحد مظاهر العولمة.

إضافة إلى قلة الاعتمادات المالية المخصصة من طرف الدول العربية والنامية بما فيها الجزائر الموجهة للبحث العلمي والأكاديمي خصوصاً. وهنا أعطي مثالا بارزاً واحداً للدلالة على القيمة العليا للجامعة، وهو أن موازنة جامعة هارفارد وحدها هي بحود عشرين بليون دولار، وهذا المبلغ يساوي ضعف موازنة وزارة التعليم العالي الفرنسي برمتها⁽¹⁵⁾، فما بالك بما يخص للتعليم العالي العربي اليوم في هاته الجدلية الدقيقة والخطيرة! ولنا اليوم في تجارب بعض دول النور الآسيوية مثل ماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية، هذا فضلاً عن اليابان والولايات المتحدة الأميركية، أبرز الشواهد على آليات وديناميكيات ما يحظى به التعليم العالي في الجامعات والمؤسسات البحثية من عناية واهتمام.

والتجربة الجزائرية في ميدان التربية والتعليم في كل أطواره ثرية وأكدت في كل مرحلة أنها قادرة على التمتع من المشبطات الكبرى، واستطاعت أن تجد مكاناً لها في العالم، لكن هذا لا يعني أن مقدار النجاح كان في مستوى الإمكانيات والطموحات، لذلك يجري الحديث عن الإصلاح في منظومتنا التعليمية والتكوينية والتربوية ككل بكثير من الاهتمام. والتحديات التي يفرضها الواقع في الداخل والخارج يفرض رسم استراتيجية قادرة على تحقيق أهداف المجتمع من التعليم والتكوين العالين بالشكل الذي يضمن حصانة هويته

وتأمين مكانة له بين المجتمعات الأخرى خاصة في ظل انتشار عولمة متعددة الأوجه بوتيرة سريعة لاسيما عولمة التعليم والتكوين، وتلك الاستراتيجية تتطلب عملا مزدوجا ومتزامنا : سياسيا وتقنيا، فأما السياسي فهو شأن يتعلق بأصحاب القرار، حيث يكون الهاجس الأكبر لديهم رسم فلسفة واضحة للتعليم والتكوين والتربية ككل، الأمر الذي يتطلب التجرد من الرؤية الماضوية الضيقة والمحدودة والسعي إلى إيجاد أرضية يمكن أن تكون قاعدة مذهبية للتربية والتعليم والتكوين، شريطة أن تتأسس من قناعة اجتماعية لا من صناعة نخبة تصادر أهلية أهم طرف في المعادلة، ويكون مفيدا في هذا السياق للأجهزة الرسمية أن تلتزم منهج الإصغاء في مرحلة التشخيص على الأقل.

وأما الشق التقني، فيجب أن يترك لأهل الاختصاص حرية البحث العلمي فيه من غير شروط مسبقة تكتم روح البحث أو تحيد به بعيدا عن الصوابية والموضوعية، وتكون قاعدة الانطلاقة فيه الاستفادة من الخبرة الإنسانية أينما تبينت بالدليل إمكانية تلك الاستفادة . على اعتبار أن العلم لا جنسية له ، وأن التراكم المعرفي هو تراكم معرفي إنساني، ينتقل إلى الأماكن والفضاءات المشجعة على النمو والازدهار. وفي كذا المنحيين وجب أن ينظر إلى التعليم العالي على أنه ظاهرة دينامية أو عملية تغيير اجتماعي ثقافي واقتصادي . وإدراكنا منها لخطمية التقييم والتعديل والتصويب، وأن الثابت الوحيد في عالمنا اليوم هو التغيير، بادرت الدولة الجزائرية - و عبر مراحل زمنية متعاقبة - إلى طرح عدة مشاريع لإصلاح الجامعة آخرها التجسيد الفعلي للنظام التعليمي الجامعي L M D في العديد من الجامعات والتخصصات، وهو أحد نماذج عولمة التعليم العالي.

وتاريخيا إن الإصلاح الرامي إلى تطبيق نظام (ليسانس - ماستر - دكتوراه) أو ما يرمز له باختصار بـ LMD نابع - في حقيقة الأمر - من الرغبة المشتركة للدول الأوروبية في تجسيد سياسة التعليم العالي، بدأتها أربع دول : فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا، في سنة 1998، ولقد مر تطبيق هذا النظام بعقد عدة لقاءات وندوات يمكن إيجازها في المخططات الآتية :

Paris-la France (4 pays) déclaration de Sorbonne. 1998

Bologne- L'Italie (30pays) déclaration de Bologne .1999

Brague-République Tchèque (33 pays) communiqué de Brague.2001

Berlin -L'Allemagne (40pays) communiqué de Berlin. 3003

Bergen -la Norvège (45 pays) communiqué de Bergen 2005

Londres -L'Angleterre la conférence ministérielle 2007

La prochaine conférence ministérielle aura lieu le 28/29/Avril 2009 à Louvain - la Belgique

وهو نظام شبيه بالنظام التعليمي الأنجلوسكسوني Bachlor-Master-Ph.D ، ولقد حدد الاتحاد الأوروبي سنة 2010 كآخر أجل للدول الأوروبية للانخراط في هذا النظام. ومن

المبررات الأساسية المعتمدة في تبني هذا النظام في الدول الأوروبية خاصة هو مواجهة الهيمنة التكنولوجية والقوة الاقتصادية لأمريكا مثلة للقبط الانجلوسكسوني، واليابان مثلا للقبط نمور آسيا.

إن التسمية المختصرة LMD لا تعبر عن تسميات لشهادات فحسب، بل هي كذلك مستويات تعليمية - تكوينية يتم الحصول عليها ضمن مسارات دراسية يسمح كل منها باكتساب عدد معين من الأرصدة، ومن أهدافه :

- تيسير حركية Mobilité تنقل الطلاب والمدرسين والباحثين بين مختلف الدول التي تتبنى هذا النظام.
- تطوير قدرة التعليم العالي على التأهيل المهني.
- تخريج جيل جديد من الكفاءات يحمل تكوينا متعدد الاختصاصات، يكون قادرا على التأقلم مع عالم سريع التغير.
- جودة التعليم من خلال تشمين مخرجات التعليم والتكوين العاليين.
- إرساء مسار تكويني مرن وناجع ذي صيغة أكاديمية أو مهنية يوفر للطلاب في كل المستويات إمكانية الاندماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعي.
- تسهيل انخراط الطالب في سوق العمل.

والشاهد الآن أن العديد من الدول - غير دول الاتحاد الأوروبي - انخرطت في تبني هذا النظام بما فيها الجزائر، وإن اختلفت في وتيرة ودرجة تبنيها، وفي توفير المنظومة التشريعية والموارد البشرية والمالية المساعدة في ذلك.

وبالرغم من المزايا المرتبطة بتبني تطبيق نظام LMD في التعليم العالي، فإننا نشير في الأخير أن المعطيات والإحصاءات المستخلصة من ورشات العمل والندوات والمناقشات الوطنية والإقليمية الخاصة بهذا النظام، تؤكد بأن إدراك المفاهيم الأساسية لهذا النظام وتطبيقها على أرض الواقع يعاني جملة من الصعوبات الأيديولوجية والمعرفية والتشريعية واللوجستية.

إن المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر - في هذه المرحلة المفصلية - تواجه جبهتين في الآن ذاته، فهي - على مستوى المجتمع - مكلفة بتوفير التعليم لأبناء الوطن في أطواره ومراحلها، وهذا الهدف تحاصره مجموعة من المعوقات المرتبطة بحالة الاقتصاد الوطني، الذي يعرف أزمة تحول، ويحاول أن يتكيف مع شروط الاقتصاد الدولي، وما يرتبط بشبكة المنشآت والهيكل، وغيرها من القضايا ذات العلاقة، وفوق ذلك عاصفة تخريب المنشآت التعليمية في العشرة السابقة، مع تلك الظروف المادية هناك تعددية في النظر إلى التربية من الناحية السياسية يسري مفعولها بشكل لا رسمي في الفعل التعليمي، وهو ما أدى إلى تقويض

المربع البيداغوجي لدور المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعة، وأما في المستوى العالمي فإن التنافس في مجال التعليم شرس في إنتاج المعرفة أو في استهلاكها وتطبيقاتها.

والمنظومة التعليمية الجامعية في الجزائر تعيش في الحاضر بمحامل الماضي الإيديولوجي، ونجابه في وضعها تحديات من الداخل وأخرى من الخارج تمتاز خيوطها وتتداخل في فضاءات ومنابر يصعب فرز هذه من تلك، وهي في كل ذلك مجبرة على مقابلة جبهة المستقبل بتحسس معاملة ومستوياته بتأني وبلا تردد . ومن ثم فإن قدرتها على استيعاب حاجات المرحلة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا يعمل في صالح تعزيز جاهزيتها للدخول في المستقبل بضمانات كافية تحفظ للأجيال حقها في الوجود الكريم في هذا العالم المتغير، والذي يحكمه من امتلك ناصية العلم والتكنولوجيا، وبالتالي السياسة والمال، ويتهاوى فيه من لا يقوى على ربح موقع في المنافسة العاصفة الجاري قيادتها من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وثمرة هذه المحاولات من الإصلاح هو إعداد مخرجات الجامعة لواقع يتسم بتنافس قوي وأحيانا شرس لأجل التطور والبقاء، بدأت خيوطه ترتسم في عصر العولمة، وعلى رأي محمد عابد الجابري فإن أمة الغد هي (أمة السبرنتيك)، وهي التي لا يعرف ولا يعترف أبناءها بالعناصر التي تحددها الهوية في العالم التقليدي كالوطن والانتماء العرقي والديني والجغرافي، وهذه الرؤية تؤكد على نهاية دور الدولة المحددة للهوية كمصدر للسلطة القانونية⁽¹⁶⁾، ورغم أن هذا المشهد هو الذي تحاول صنعه أدوات العولمة إلا أن هامشا يظل مفتوحا للقيادات والكفاءات الوطنية تستطيع من خلاله إثراء الأبعاد الاجتماعية والحضارية والاقتصادية للعملية التعليمية والتكوينية للجامعة الجزائرية. وأي عملية لتقييم وإصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر يجب أن لا تنكش على الذات ولا ترفض التفتح على الآخر والتعامل معه في إطار تفاعل إيجابي، وبعبارة عن عقدة المغلوب الذي يصفه ابن خلدون بأنه أبدا مولع باتباع الغالب، لذلك فإن مراعاة الواقع الاجتماعي ومستوجبات الاتجاه التنموي في الجزائر وفق سياسة تربوية وتعليمية وتكوينية عمل من شأنه أن لا يبتقي الأستاذ والطالب على هامش الحياة في داخل الوطن وفي خارجه، واستراتيجية من هذه الطبيعة سوف تجعل الجامعة تؤدي الدور الاجتماعي والعلمي ضمن دورة حيوية التحرك الوطني العام، ولا يكون إغفال هذه المعادلة سوى خسارة لعامل من عوامل النجاح . والواجب حينئذ أن تدخل أي استراتيجية لمنظومة التربية في حسابها التأثيرات التي تقابل التربية في المستقبل، وهي - حسب إبراهيم ناصر - الزيادة الكبيرة في عدد التلاميذ المتدربين، وارتفاع عدد الذين يحتاجون منهم إلى عناية . والتجربة المعرفية الذي يشهد تطورا سريعا وتراكما للمعلومات وتشعبا للمعارف، وازدياد التخصصات . وكثرة التخصصات واتساع المجالات وضرورة التأهيل المناسب لكل معرفة على حدى، مما يجعل التعليم فرديا حسب قدرات واستعدادات ومجال تخصص كل فرد⁽¹⁷⁾.

لقد ثبت أن التعليم العالي يمارس دورا حضاريا في المجتمع الذي ينتمي إليه، وهو لذلك - إن حظي بالرعاية - فإن مخرجاته تكون ذات مردودية وفاعلة، وإن همش تنعدي

انعكاساته إلى ميادين وقطاعات أخرى عديدة في المجتمع، وفي الغالب لا ينتج من ذلك سوى تنمية للتخلف بكل مظاهره، والجزائر التي تعرضت إلى سياسة استعمارية طويلة ومريرة ورثت إفرزات منها بعد نيلها استقلالها، لكنها ما فتأت تعمل على تأصيل نظامها التربوي والتعليمي وتحديثه، وبذلت في سبيل ذلك جهودا كبيرة وحققنت نتائج لا يستهان بها، وهي في ألفية أخرى من الزمن وفي ظل مرحلة حاسمة تمر بها أمام ضرورة استيعاب روح العصر من جهة وأزمة متعددة الجوانب تصف بها من جهة أخرى، ملزمة بإيجاد التوازن الذي يضمن لها البقاء والاستقرار ضمن ديناميكية تجعل نظام التربية عامل انسجام ووحدة وتقدم. ويمكن إيجاز شروطين المردود التعليمي الجيد للجامعة الجزائرية في ظل العولمة في النقاط الآتية :

- تحيين وتحديد معالم الأهداف التعليمية والتكوينية للجامعة الجزائرية مع مراعاة الخصوصية المحلية، والمطالب الخارجية، والاستفادة من عولمة التعليم.
- تغليب الجانب الكيفي على الجانب الكمي أثناء عملية التكوين.
- تحفيز الإعداد الأكاديمي المعرفي العالي للأستاذ والطالب.
- ربط مخرجات الجامعة بمتطلبات سوق العمل.
- تدعيم وتوسيع دراسات ما بعد التدرج، خاصة في التخصصات العلمية الجديدة والدقيقة.
- المراجعة الدورية والمتأنية لمحتوى البرامج التعليمية والتكوينية وتطويرها.
- توسيع استعمال المعلوماتية والوسائل الاتصالية الحديثة في العملية التكوينية.
- تفعيل العلاقة البيداغوجية بين المكون والمكون، وتقبل الطلاب.
- تزويد المكون الجامعي بالمعرفة العلمية المتعلقة بالمسائل البيداغوجية مثل : الإعداد الجيد للدرس، وانتقاء الطرق التدريسية المناسبة للمادة المقدمة، والوسائل والأنشطة المدعمة لها، القياس وأنواعه، التقويم وأشكاله وأهدافه. والاهتمام بنتائج تعلم الطلاب ومناقشتها مع الجهات المسؤولة. وتحليل نسب النجاح والفشل في كل سنة أو طور تعليمي قصير أو طويل المدى.
- تطبيق الاستراتيجيات البيداغوجية الجديدة أي :
- جعل نظام التعليم العالي يستجيب لحاجات المتعلمين.
- جعل موضوع التعلم ذا معنى في نظر المتعلم (معنة التعليم).
- حمل المتعلم على الفعل والممارسة.
- جعل التعلم مستداما (أي تعلمنا راسخا أطول مدة ممكنة).
- جعل نشاط تعلم المتعلم قادرا على ترحيل مكتسبات التعلم وتوظيفها في وضعيات جديدة ومعقدة.
- تجاوز سمات البيداغوجيا التقليدية في التعليم، مثل : قبول دون تحفظ للسلطة التي تجمع بين المكون والمكون، والقبول بنتائج تحصيلية موزعة تقريبا وفق منحى Gauss، والقبول أيضا بمبدأ تحديد دور المدرس في تقديم المعرفة، ويتمثل دور المتعلم في تلقي المعرفة واستبدالها بفكرة إشارك المتعلم في تعلمه، وتطبيق بيداغوجيا فارقية pédagogie différenciée تتولى التمثل بالفروق الفردية بين المتعلمين في نواتج التعلم بغرض استقلالها واستثمارها.
- تفعيل دور المجالس البيداغوجية لما لها من أهمية في معالجة العديد من القضايا التعليمية.

- تشجيع التظاهرات العلمية والثقافية داخل الفضاء الجامعي.
- توفير المناخ المناسب والدقيق لعمل الأستاذ والمساعد للطالب.
- إثراء المنظومة التشريعية القانونية لتسهيل حركية الأستاذ والطالب في المجال البحثي والمعرفي، ولتوظيف وتعجيل وتأمين مخرجات الجامعة لتيسير انخراطها واندماجها في محيطها الاجتماعي والاقتصادي من جهة، وتلبية الحاجيات المجتمع الذي تنتمي إليه من جهة أخرى.

ونذكر في ختام عرض محتوى هذه الورقة بمسئمة تبني عليها حركية المجتمع وازدهاره، وهي أن الثابت الوحيد في حياتنا هو التغير، ومن ثم فإن مواكبة ومواجهة إفرزات هذا التغير يتطلب وبشكل مستمر التفكير في رؤى تنويرية وأفكار تصويبية تتجسد في الغالب في مشاريع إصلاح تأخذ عدة أشكال ومسميات تمس سياقات حيوية مختلفة على المستوى المحلي أو الجهوي أو الإقليمي وحتى الدولي.

ومن السياقات الهامة في إنماء و تطوير المجتمع المستهدفة بهذه المشاريع الإصلاحية السياق التعليمي والتكويني والتربوي بشكل عام والعالي بشكل أخص. فواقع الجامعة الجزائرية - بكل مكوناته البشرية والمادية والرمزية - يمثل مدار حديث متعدد الرؤى يتخذ مستويات متفاوتة من حيث القوة والاتجاه، تتراوح بين الخطاب الرسمي والخطاب الإعلامي والرؤية النقدية، ومشحون بالانطباع السلبي في غالبية المواقف.

وبغض النظر عن هذا الاختلاف في التصور والحلول، فإن التحديات الداخلية والخارجية باتت ملزمة للتغيير باتجاه الارتقاء بالمنظومة التعليمية الجامعية، فالعولمة وتداعياتها والانفجار المعرفي وسرعة تقدم العلوم والتكنولوجيا والمتغيرات الداخلية الثقافية والسياسية والاقتصادية، هي جميعا دوافع ومبررات للتغيير والإصلاح في التعليم والتكوين العالين الذي عليه أن يستوعبها بإيجابية ونجاح، لضمان مكانة محترمة للجامعة الجزائرية في الغد القريب أو البعيد. والنظر إلى مخرجات الجامعة بكثير من الاهتمام، لأنها تعبر عن مردود أو ناتج التعليم - التكويني الذي على ضوئه ترسم معالم التعديل والتحسين الهادف إلى تجنب القناص الملاحظة، وتعزيز عوامل النجاح وتأمينها. فالجامعة الجزائرية اليوم ملزمة بإيجاد التوازن الذي يضمن لها البقاء والاستمرار ضمن ديناميكية تجعل نظام التعليم والتكوين عامل انسجام ومنافسة ونماء.

مراجع :

1. عبد الجليل التميمي . تداعيات العولة على التعليم العالي في البلاد العربية .
<http://midad.org/invision/upload/index.php?showtopic=18251&mode=threaded-21/2/2008>
2. أولريش بك . ما هي العولة ؟ ، تر: أبو العيد دودو ، منشورات الجمل.
3. العربي فرحاتي . الجامعة الجزائرية من أزمة التحديث إلى محنة العولة، أعمال الملتقى الدولي الثاني العولة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية. يومي 8/7 ديسمبر 2004 جامعة بسكرة، الجزائر، الدفتر الثاني ص 138 .
4. ايدجار فور وآخرون . تعلم لتكن، تر : حنفي بن عيسى ، الجزائر، اليونسكو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1970، ص 100 .
5. حسين عزوزي . متغيرات وتحديات أمام الواقع الثقافي للمسلمين في الغرب. مجلة الإحياء (العدد 8) جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ، 2004، ص 99.
6. كرستيان كوميليان. تحديات العولة. مجلة مستقبلات، عدد 101، مجلد 27، مكتب التربية الدولي ، جنيف ، مارس 1997، ص ص 47،48 .
7. نوفل ف ماكحين . اثر العولة على النظم الوطنية . تر : مجدي مهدي علي . مجلة مستقبلات ، (عدد 101) مجلد 27، جنيف : مكتب التربية الدولي ، مارس 1997 ، ص ص 49 . 50 .
8. عبد الجليل التميمي : تداعيات العولة على التعليم العالي في البلاد العربية ، مرجع سابق .
9. سليمان عربيات ، استراتيجيات التعليم العالي في ظل العولة .
(<http://taakhinews.org/tasearch/wmview.php?artID=3396-21/2/2008>)
10. جابر نصر الدين / براهيم الطاهر . النظام التربوي في الجزائر في ظل متغيرات الشأن الداخلي وتحديات العولة . أعمال الملتقى الدولي الثاني العولة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية . يومي 8/7 ديسمبر 2004 . جامعة بسكرة ، الجزائر ، الدفتر الأول . ص 132 .
11. عبد الجليل التميمي : تداعيات العولة على التعليم العالي في البلاد العربية . مرجع سابق .
12. مسارع حسن الراوي . السياسات التربوية العربية وتحديات الربع الأول من القرن 21 . مجلة دراسات اجتماعية . (عدد 10) . السنة الثالثة . صيف 2001 . قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة . بغداد ص ص 8 . 9 .
13. مسارع حسن الراوي . مرجع سابق ، ص ص 5 . 6 .
14. عبد الجليل التميمي . تداعيات العولة على التعليم العالي في البلاد العربية . مرجع سابق .
15. المرجع نفسه .
16. محمد عابد الجابري . قضايا في الفكر المعاصر . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . 1997، ص ص 148 . 149 .
17. إبراهيم نصر . أسس التربية . ط 5 . دار للنشر والتوزيع . عمان . 2000 . ص 32 .